لما قبضه فقال بل وديعة في ذمتك فقول مدع وله على او في ذمتي الف
وفسره متصلا بوديعة قبل ولا يقبل دعوى تلفها الا اذا اتصلت عن
تفسيره وان احضره وقال هو هذا او هو وديعة فقال مقرله هذا اودعة
وما اقررت به دين صدق وله في هذا المال الف او في هذه الدار نصفها
يلزمه تسليمه ولا يقبل تفسيره بانشاء هبة وكذا له في ميراث ابي الف وهو
دين على التركة وبيع ديني الذي على زيد لعمرو وكله من مالي او فيه او في
ميراثي من ابي الف او نصفه او داري هذه او نصفها او منها او فيها فنصفها
ولو لم يقل يحل لزمني فان فسره بهبة وقال بدا لي من تقبيضه قبل وله الدار
ثلثاها او عارية او هبة او هبة سكنى او هبة عارية عمل بالبدل ويعتبر شرط
هبة ومن اقراته وهب واقبض او رهن واقبض او اقر بقبض ثمن او غيره
ثم قال ما اقبضت ولا قبضت وهو غير جاحد لا قراره او ان العقد وقع تجربة
او نحوه ولا بينة وسأل احلاف خصمه لزمه ولو اقر ببيع او هبة او اقباض
ثم ادعى فساده وانه اقر بظن الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل
حلف هو وبطلانه ومن باع او وهب او اعتق عبدا ثم اقر به لغيره لم يقبل
ويغرمه للمقر له وان قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد قبل ببينة ما لم يكذبها بان
كان اقر انه ملكه او قال قبضت ثمن ملكي ونحوه ومن قال قبضت منه
الف او وديعة فتلفت فقال ثم سبع لم تنقبضنه لم يضمن ويضمن ان قال غصبا
وعكسه اعطيتني الف او وديعة فتلفت فقال غصبا **فصل** ومن قال
غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غصبته منه وغصبه هو من
عمرو او هذا الزيد لا بل لعمرو او ملكه لعمرو وغصبته من زيد فهو لزيد
ويغرم قيمته لعمرو وغصبته من زيد فهو لزيد ويغرم قيمته لعمرو
وغصبته من زيد فهو لزيد ولا يغرم لعمرو شيئا وان قال غصبته من
احدهما لزمه تعيينه ويحلف للآخر وان قال لا اعلمه فصدقاه انتزع من
يده وكانا خصمين فيه وان كذباه حلف لهما يمينا واحدة واخذته من زيد
لزم ردة لاعترافه باليد له وملكته او قبضته او وصل الي يده لم يعتبر

لزيد

لزيد قول ومن قال لزيد علي مائة درهم والا فلعمرو او لزيد مائة درهم
والا فلعمرو مائة دينار فهي لزيد ولا شيء لعمرو ومن اقر بالف في وقتين
فان ذكرما يقتضي التعدد كسببين او اجلين او سكتتين لزمه الفان والا
الف ولو نكر الاشهاد وان قيد احدهما بشيء حمل المطلق عليه وان ادعى
اثنان دارا بيد غيرهما شركة بينهما بالتوبة فاقر لاحدهما بنصفها فالمقر به بينهما
ومن قال لمريض مونه هذا الالف لقطة تصدق فوابه ولا مال له غيره لزم الورثة
الصدقة بجميعه ولو كذبوه ومن ادعى دينا على ميت وهو جميع تركته فصدقه
الورثة ثم اخر مثل ذلك فصدقوه في مجلس بينهما او الا للاول وان اقروا بها
لزيد ثم لعمرو فهي لزيد ويغرمونها لعمرو ولو اقروا بهما معا بينهما ولاحدهما
فهي له ويحلفون للآخر ومن خلف ابنين ومائتين وادعى شخص مائة دينا على
الميت فصدقه احدهما وانكر الآخر لزم المقر نصفها الا ان يكون عدلا ويشهد
ويحلف معه فيأخذها وتكون الباقية بين الابنين وان خلف بنين وبنتين مسلمين
اليمة لا يملك غيرهما فقال احد الابنين ابي اعتق هذا بمرض موته وقال الآخر
بل هذا اعتق من كل ثلثه وصار لكل ابن سدس ما اقر بعتقه ونصف الآخر وان
قال احدهما ابي اعتق هذا وقال الآخر ابي اعتق احدهما واجهلهما اقرع بينهما فان
وقعت على من عينه احدهما عتق ثلثاه ان لم يجز الباقيه وان وقعت على الآخر
فكما لو عين الآخر ابتداء

باب الاقرار المجمل

وهو ما احتمل امرين فاكثر على السواء ضد المفسر من قال له علي شيء او كذا او كذا او كر
بواو او بدونها قيل له فسر فان ابى حبس حتى يفسر ويقبل بحد قذف وبحق شفعة
وبما يجب رده ككلب مباح نفعه وبأقل مال لا بهيمة بخمسة وخمر وخنزير
ورد سلام وتشميت عاطس وعيادة مريض واجابة دعوة ونحوه ولا بغير
متمول كقشر جوزة وحبة بر او شعير فان مات قبله لم يؤخذ وارثه بشيء ولو
خلف تركة وان قال لا علم لي بما اقررت به حلف ولزمه ما يقع عليه الاسم
كالوصية بشيء وغصبت منه او غصبت شيئا يقبل خمرا ونحوه لا بنفسه او قوله
وغصبته فقط يقبل بحبسه ونحوه وله علي مال او مال عظيم او خطير او كثير

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)